



**Analytical procedures and their role in detecting illegal conducts in the financial statements
((Analytical study))**

**الاجراءات التحليلية ودورها في كشف التصرفات غير القانونية في القوائم المالية
(دراسة تحليلية))**

*م.م نسيم خضير عباس

*م.م علي ميري حسن

ABSTRACT :The main objective of the auditors is to serve the users of the financial statements by expressing their opinion on the integrity and reliability of the financial statements prepared by the management on the outcome of their operations and their financial status. This requires them to follow procedures that will help them to provide appropriate satisfaction about the status of the company. Analytical procedures are one of the most important means for the auditor to perform the necessary verification tests on evidence. These procedures aim at the reasonableness of the value of the elements of the financial statements in the light of the value expected by the auditor for the same value. Analyzing the auditor in the identification and diagnosis of ordinary and unusual cases in the items of the financial statements and evaluating the work of the company, and determine the extent of their viability and contribute to reducing the detailed tests carried out by the auditor and the implementation of the audit work at the lowest cost and time, so the research aims to identify the procedures The extent to which the auditor has relied on the results of the analytical procedures, the identification of the illegal conduct used in the financial statements, and the role of analytical procedures in the detection of illegal conduct In the financial statements. In order to achieve the objectives of the research and test hypotheses,

the company was selected to produce ready-made clothes, a company (joint stock) to be a sample of the research

المستخلص يتمثل الهدف الرئيس لمراقبي الحسابات بخدمة مستعملي القوائم المالية كافة من خلال إبداء الرأي بصدق وعدالة تمثيل القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة عن نتيجة اعمالها والمركز المالي لها ، وهذا الامر يتطلب منه اتباع الاجراءات التي تساعد في توفير القناعة الملائمة عن طبيعة عمل الشركة ، ومن هذا الاجراءات هي الاجراءات التحليلية فهي من اهم الوسائل التي يستعملها مراقب الحسابات في إجراء اختبارات التحقق اللازمة على أدله الاثبات فهي اجراءات تهدف إلى معقولية القيمة لعناصر القوائم المالية في ضوء القيمة التي يتوقعها مراقب الحسابات لنفس القيمة فتساعد الاجراءات التحليلية مراقب الحسابات في تحديد وتشخيص الحالات الاعتيادية وغير الاعتيادية في فقرات القوائم المالية وتقييم عمل الشركة الذي تمارسه ، وتحديد مدى قدرتها على الاستمرار فهي تساهم بتخفيض الاختبارات التفصيلية التي يقوم بها مراقب الحسابات وتنفيذ العمل التدقيقي بأقل تكلفة ووقت ممكن ، لذلك يهدف البحث الى التعرف على الاجراءات التحليلية واهمية تطبيقها عند عملية التدقيق، ومدى اعتماد مراقب الحسابات على نتائج الاجراءات التحليلية ، والتعرف على التصرفات غير القانونية المستعملة في القوائم المالية ، وبيان دور الاجراءات التحليلية في اكتشاف التصرفات غير القانونية في فقرات القوائم المالية . ولتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته تم اختيرت شركة انتاج الالبسة الجاهزة وهي شركة (مساهمة مختلطة) لتكون عينة البحث .

الكلمات المفتاحية : (الاجراءات التحليلية ، التصرفات غير القانونية).

المقدمة

تمارس العديد من الشركات الكثير من التصرفات غير القانونية بهدف تحقيق بعض المزايا غير المشروعة لتحقيق اهدافها ، وهذا الامر يتطلب من من مراقب الحسابات بذل الجهود الاستثنائية من اجل كشف هذا التصرفات ، وتتم تلك العملية من خلال استعمال الطرق والاجراءات الفاعلة التي تحد من هذا التصرفات ، وتعد الاجراءات التحليلية واحدة من هذا الاجراءات لما تحتويه من مؤشرات ونسب تساعد في فهم نشاط عمل الشركة ومعرفة التغيرات والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية ، ومن اجل تحقيق الاهداف المرسومة للبحث اختيرت فقرات القوائم المالية لشركة انتاج الالبسة الجاهزة وهي شركة (مساهمة مختلطة)، وتمت وفق الاتي:-

لقد خصص المبحث الاول للبحث لمناقشة منهجية البحث ، والتي تمثل المسار العلمي والعملية للبحث ، اما المبحث الثاني فعرض الاجراءات التحليلية والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية ، وبيان دور الاجراءات التحليلية في الكشف عن التصرفات غير القانونية ومسؤولية مراقب الحسابات ، في حين اختص المبحث الثالث بالجانب العملي ، واخيراً توصل الباحثان الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول : منهجية البحث

سيتم في هذا المبحث بيان المنهجية العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياته وتحقيق أهدافه وهي كالآتي :-

أولاً: مشكلة البحث

ان الهدف الرئيس لمراقب الحسابات هو خدمة مستعملي الكشوفات المالية عن طريق إبداء رأيه في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة عن نتيجة اعمالها والمركز المالي لها ، وهذا الامر يتطلب منه اتباع الاجراءات التي تساعده في توفير القناعة الملائمة عن وضع الشركة ، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن مشكلة البحث هي ((ضعف اهتمام مراقبي الحسابات في استعمال اجراءات تدقيقية مناسبة في انجاز مهمة عملية تدقيق القوائم المالية بهدف كشف التصرفات غير القانونية في تلك القوائم)).

ثانياً: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الآتية :-

1. التعرف على الاجراءات التحليلية واهمية تطبيقها عند عملية التدقيق ، ومدى اعتماد مراقب الحسابات على نتائج تلك الاجراءات.
2. التعرف على التصرفات غير القانونية المستعملة في القوائم المالية .
3. بيان دور الاجراءات التحليلية في اكتشاف التصرفات غير القانونية في بنود القوائم المالية .

ثالثاً: اهمية البحث

تكمن اهمية البحث فيما يأتي :-

1. تعد الاجراءات التحليلية اداة فاعلية في تكوين صورة واضحة ذات مصداقية عن واقع عمل الوحدة الاقتصادية .
2. تعد الاجراءات التحليلية من وسائل الاثبات التي ينبغي اللجوء اليها من قبل مراقب الحسابات في تكوين رؤية مناسبة عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية .
3. التعرف على الاثر الكبير الذي تحدثه التصرفات غير القانونية في القوائم المالية ودور الاجراءات التحليلية في اكتشافها .

رابعاً : فرضية البحث

يستند البحث على الفرضية القائلة :(((ان اتباع مراقبي الحسابات للإجراءات التحليلية عند اداء مهمة التدقيق سوف تساهم في اكتشاف التصرفات غير القانونية في بنود القوائم المالية))) .

خامساً: حدود البحث

أ-حدود البحث المكانية

تمثلت بعينة من تقارير مراقبي الحسابات الذين قاموا بتدقيق أعمال الشركة عينة البحث وهي شركة انتاج الالبسة الجاهزة وهي شركة (مساهمة مختلطة).

ب- حدود البحث الزمانية

لقد اختيرت البيانات المالية لشركة انتاج الالبسة الجاهزة للسنوات الاتيه (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) بحسب توافرها في سوق العراق للأوراق المالية .

سادسا : عملية جمع البيانات والمعلومات

لقد جزأت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة في انجاز هذا البحث الى جانبين رئيسيين هم:-

١. الجانب النظري للبحث

لقد اعتمد الباحثان في الجانب النظري للبحث على المراجع العربية والأجنبية من كتب و بشبكة المعلومات (الأنترنت) والمعايير وأدله التدقيق الدولية والمحلية لإنجاز الجانب النظري من البحث.

٢. الجانب العملي للبحث

لقد اعتمد الباحثان على أسلوب المقارنة والتحليل واستخلاص النتائج ، فاعتمدنا على التقارير المالية المنشورة المدققة من قبل مراقبو الحسابات لشركة انتاج الالبسة الجاهزة وهي شركة (مساهمة مختلطة) والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الثاني// الجانب النظري

أولاً : مفهوم الإجراءات التحليلية

تعرف الإجراءات التحليلية وفقاً للمعيار الدولي رقم "٥٢٠" بأنها عملية تقييم للمعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات بين كل من البيانات المالية وغير المالية على انها تتمثل ببحث التقلبات والعلاقات غير التي تم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الاخرى المناسبة ، أو التي تتحرف الى حد كبير عن المبالغ التي يتم التنبؤ بها .(الجمال ، ٢٠١٥ : ١٨٧) وعرفت ايضا في بيان معايير التدقيق الدولي في عام ١٩٧٩ والتي اطلق عليها "إجراءات الفحص التحليلي" بأنها الاختبارات الاساسية المنصبة على البيانات المالية من خلال دراسة ومقارنة العلاقات بين تلك البيانات (AICPA,1987:59) وعرف معيار التدقيق المصري رقم "٥٢٠" في الفقرة الثالثة منه الاجراءات التحليلية " بأنها تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات المتوقعة بين البيانات المالية او غير المالية بهدف تحديد الانحرافات والتقلبات.(الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ، ٢٠٠٨ : 5) .

وبناءً على التعريفات السابقة يرى الباحث بأن الاجراءات التحليلية هي عملية مقارنة وتحليل للمؤشرات والنسب في البيانات المالية بهدف بيان التصرفات غير القانونية في تلك البيانات ، وتوجيه عمل مراقب الحسابات نحو هذا التصرفات .

وتتضمن عمليات الاجراءات التحليلية النظر إلى مقارنة المعلومات المالية للوحدة الاقتصادية على النحو الاتي:-

١. المعلومات المقارنة للمدد السابقة .
٢. النتائج المرتقبة للوحدة الاقتصادية كـ(الموازنات والتنبؤات وتوقعات المراقب) كتقدير الاستهلاك .
٣. المعلومات الصناعية المشابهة كـ(المقارنة نسبة مبيعات الوحدة الاقتصادية إلى الذمم المدينة لها مع المعدلات الصناعية أو مع الوحدات الاقتصادية الأخرى ذات الحجم المماثل في الصناعة نفسها .
٤. النظر إلى العلاقات بين مكونات المعلومات المالية التي يتوقع أن تمتثل لنمط يمكن التنبؤ به اعتماداً على خبرة الوحدة الاقتصادية كمعدلات هامش الربح الأصلي أو النظر بين المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة كـ(جمالي الرواتب وعدد الموظفين).
٥. يمكن استعمال طرق عديده العديدة في أداء الاجراءات التحليلية حيث تتراوح بين اجراءات المقارنة البسيطة و إجراءات المقارنة المعقدة باستعمال التقنيات الاحصائية المتطورة ، ويمكن تطبيق هذا الاجراءات على البيانات المالية الموحدة والعناصر ومكونات المعلومات.
٦. ينبغي لمراقب الحسابات وضع واداء الاجراءات التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق التي تساعد مراقب الحسابات في تكوين الاستنتاج الكلي حول مدى اتساق البيانات المالية مع فهم الوحدة الاقتصادية .
٧. ضرورة وضع كشف مقارن لبعض الارقام والمؤشرات المهمة لمدة خمس سنوات في الاقل ، وإذا ظهرت هذا المؤشرات وجود التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو مختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير ، وينبغي لمراقب الحسابات ان يراقب مثل هذه الفروق من خلال الاستفسار من الادارة والحصول على ادلة التدقيق المناسبة والكافية ذات علاقة برود الادارة ، واداء اجراءات التدقيق الأخرى حسب تطلبها الظروف .(ظاهر ، وآخرون ، ٢٠١٤ : ٥١ ، ٥٢) .

ثانياً: مراحل استعمال الاجراءات التحليلية

- ضرورة قيام مراقب الحسابات باستعمال الاجراءات التحليلية على نحو مكثف خلال مراحل عملية التدقيق المختلفة بهدف تحقيق اهداف معينة في كل مرحلة وكما يأتي :-
- أ- **عند تخطيط عملية التدقيق** : يبين دليل التدقيق الدولي الصادر عن (AICPA) رقم "١٢" في الفقرة السابعة للسنة (١٩٨٨) منه بأن الهدف الرئيس للإجراءات التحليلية في هذا المرحلة هو تحديد التطورات والتغيرات التي حدثت في اعمال ونشاطات الوحدة الاقتصادية التي لم هناك علم لمراقب الحسابات بها .(سابا ، ١٩٨٨ ، ١٤٣) فالاجراءات التحليلية يجب اداؤها في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لمساعدة مراقب الحسابات في الحصول على إدله مؤيدة لصحة ارصدة بنود القوائم المالية (لطفي ، ٢٠٠٦ ، ٥٤٦) وتوفير الدلائل عن الاتجاهات التي يجهلها مراقب الحسابات والتي تساعد وتوفر له الامكانية لتحديد جوهر التخطيط للوقت والنطاق لإجراءات التدقيق الأخرى (جمعة ، ١٩٩٩ : ٢٥٨) و تحديد طبيعة و مدى توقيت العمل الذي سينفذ ، فاداء الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط يساعد مراقب الحسابات في معرفة الامور المهمة والتي تتطلب منه بذل العناية المميزة عند اداء عملية التدقيق ، ومثال ذلك عند قيام مراقب الحسابات بحساب

معدل دوران المخزون قبل القيام باختبار الاسعار فان الامر قد يشير الى الحاجة الى زيادة الاهتمام عند تنفيذ هذا الاختبارات. (ALLven A Arens & et.al , 2006: 206 -209).

ب- الاجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق :

عند تطبيق الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق يجب ان تتناسب المخاطر الجوهرية بهدف تخفيضها ، ويقوم مراقب الحسابات في هذا المرحلة بأداء هذا الاجراءات من خلال الاتي :-

١. **الاجراءات التحليلية اختبارات التحقق:** تعتمد الاجراءات التحليلية على إجراء مقارنة بين المعلومات المالية وغير المالية واستعمالها كاختبارات التحقق جيدة في الحالة الذي يكون اجمالي المبلغ الذي فحصه ليس مؤثر وترتبط هذا الاجراءات بالمنطقة العملية للعمليات المالية والارصدة (الجمال ، ٢٠١٥ : ١٩٠).

٢. **الاجراءات التحليلية كالاختبارات التفصيلية للأرصدة :** عند استعمال مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية خلال هذا المرحلة كالاختبارات الاساسية يجب أن يولي مراقب الحسابات الاختلافات اهتمام كافه من التوقع الذي يمكن قبوله دون اجراء المزيد من الاختبارات والفحوصات عليها و تتطلب منه القيام ببرهنة المستويات المطلوبة والملاءمة للضمان المرغوب من الاجراءات الى جانب قيامه بتقييم وتحديد الاختلافات الكبيرة غير المتوقعة مع الاجابات التي يحصل عليها من ادارة الوحدة الاقتصادية للاستفسارات التي يطلبها مراقب الحسابات، وفي حالة عدم حصول مراقب الحسابات على التوضيحات المناسبة والمقنعة فإنه يلجأ الى استعمال الاجراءات التدقيقية الاخرى لتحديد صحة الاختلافات من عدمها ، حيث ان مثل هذا الاختلافات قد تشير الى زيادة المخاطر او البيان الكاذب مادياً . (Mancuso & Anthony:1992: 2-3) .

٣. **اداء الاجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق :** يجب على مراقب الحسابات إن يقوم بتطبيق الاجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق عندما يقوم بتكوين قرارة العام فيما إذ كانت البيانات المالية ككل لمعرفة مراقب الحسابات بطبيعة نشاط عمل الوحدة الاقتصادية قيد التدقيق فالهدف الرئيس من هذا الاجراءات هو مساعدة مراقب الحسابات في تقييم سلامة الرأي الذي توصل اليه اثناء هذا المرحلة ، ومن هذا الاجراءات المستعملة في هذا المرحلة هي :

أ- مقارنة ارقام القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في السنة أو بعض السنوات السابقة .

ب- تحليل النسب المالية .

ت- تحليل الاتجاهات .

ث- اعداد قوائم مالية بتحويل ارقامها الى النسب المئوية . (الجمال ،مصدر سابق : ١٩١)

ثالثاً: مدى اعتماد مراقب الحسابات على نتائج الإجراءات التحليلية

حددا الاعتماد الذي يضعه مراقب الحسابات على نتائج الاجراءات التحليلية بمجموعة من العوامل التي وضعها المعيار الدولي رقم "٥٢٠" في الفقرة الخامسة عشر وهي :

١. **الاهمية النسبية محل الفحص** : يجب على مراقب الحسابات أن يراعي الاهمية النسبية للبند قيد الفحص ، فإذا كانت فقره ذات اهمية نسبية عالية يجب عليه البحث عن وسائل الفحص الاخرى غير الاجراءات التحليلية .
٢. **مدى التطابق بين نتائج الاجراءات التدقيقية على نفس فقره نفسها و نتائج الاجراءات التحليلية** : أن الثقة التي يقتنع بها مراقب الحسابات عند استعمال الى الاجراءات التحليلية عليه أن يتحقق من مدى مطابقة نتائج إجراءات التدقيق المطبقة عن نفس الفقره قيد الفحص مع نتائج الاجراءات التحليلية المنفذة من قبل مراقب الحسابات . (الجمال ، ٢٠١٥ : ١٩٢)
٣. **الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية** : وتعتمد هذا الدقة على مدى ثبات الفقره قيد التدقيق فمثلاً قد يتوقع مراقب الحسابات ثباتا اكبر عند مقارنة حدود مجمل الربح بين وقت واخر ، من خلال مقارنة المصروفات الاختيارية كالمصروفات الاعلانات والبحث والتطوير .
٤. **مدى التقدير المخاطر الملازمة والرقابية** : ان زيادة تقديرات المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ستؤدي الى انخفاض درجة الاعتماد على الاجراءات التحليلية وعندئذ تعتمد على الاجراءات التدقيقية اخرى مثل الاختبارات التفصيلية بدرجة كبيرة جداً. (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١ : ٣٠١) .

رابعاً: مفهوم التصرفات غير القانونية

يقصد بها الاعمال غير الشرعية ، وتعد قانونياً العمل المتعمد في الامور المادي ويعرض الضحية للضرر بشكل جوهري ، إي قيام شخص كاذب بالكذب على شخص اخر وهذا الشخص يتعرض لخسارة أمواله بسبب هذا الكذب . (Coenen,2008: 7) وعرفت من قبل معيار التدقيق الدولي رقم "٢٥٠" بأنها اعمال السهو أو الاعمال الارتكابية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية في التدقيق اما بقصد أو بدون قصد وهي تعد مخافة للقوانين والانظمة والتعليمات السائدة .(دحوح ، القاضي ، ٢٠٠٩ : ٢٢٢) وعرفت هي ايضاً بأنها خرق القوانين أو اللوائح الحكومية وهذا التصرفات غير القانونية متنوعة الى الحد الذي يصعب معه وصف مسؤولية مراقب الحسابات عند رصدها والابلاغ عنها .(عبد الكريم ، ٢٠١٤ : ٢٥٥)

واستناداً إلى التعريفات السابقة يمكن القول بأن التصرفات غير القانونية هي افعال قد تكون مقصود أو غير مقصودة وهذا الافعال تؤدي إلى تضليل القوائم المالية و تعد موضوع التدقيق .

خامساً: مسؤولية مراقب الحسابات عن تقويم واكتشاف التصرفات غير القانونية

لقد قسمت التصرفات غير القانونية من حيث اثرها في القوائم المالية وفقاً لما جاء في النشرة رقم "٥٤" إلى نوعين رئيسيين هما :-

النوع الاول : التصرفات غير القانونية ذات الاثر المباشر في القوائم المالية

هناك قوانين ولوائح عدة تؤثر بوجه مباشر في ارصدة بعض الحسابات بالقوائم المالية ، على سبيل المثال مخالفة قوانين الضريبة وانتهاكها ، حيث تؤدي هذا المخالفة الى التأثير المباشر في المصروفات الضريبية وفي الضرائب المستحقة وغير المدفوعة ، وتعترف المهنة ببعض المسؤولية عند اكتشافها مثل هذا النوع

من التصرفات غير القانونية ، حيث يجب على مراقب الحسابات ان يخطط لعملية التدقيق لتوفير التأكيد المعقول عن اكتشاف التصرفات غير القانونية التي لها تأثير مباشر في القوائم المالية .

النوع الثاني : التصرفات غير القانونية ذات تأثير غير المباشر في القوائم المالية

هذا التصرفات ترتبط بمجالات التشغيل على نحو اكثر من ارتباطها بالنواحي المالية والمحاسبية بوجه مباشر ، الا ان لها تأثير غير مباشر في القوائم المالية ، فعلى سبيل المثال مخالفة الشركة لقوانين حماية البيئة سيخلق اثراً في القوائم المالية فقط في حال توقيع الغرامات أو العقوبات حيث يطلق على هذا الاثر بالآثر غير المباشر للتصرفات غير القانونية ، وهناك امثلة كثيرة مخالفة قوانين الضمان الاجتماعي والامان الوظيفي ، وتشير معايير التدقيق الى ان مراقب الحسابات لا يقدم تأكيد على اكتشاف هذا التصرفات غير القانونية ذات الاثر غير المباشر في القوائم المالية بوجه عام لأنه يفتقر الى الخبرة القانونية وليس عملياً تحمل مراقب الحسابات مسؤولية اكتشاف هذا النوع من المخالفات .(دحوح ، القاضي ، ٢٠٠٩ : ٢٢٢ ، ٢٢٣)

واستناداً الى ما تم بيانه من مسؤوليات مراقب الحسابات نلاحظ بأن معايير التدقيق تتطلب من مراقب الحسابات ان يقوم بالاستفسارات التي يجب الحصول عليها من اجل اكتشاف التصرفات غير القانونية التي يكون لها اثراً مهماً على القوائم المالية ، وإن عدم اكتشافه لهذا التصرفات غير القانونية ستؤدي الى حدوث العواقب لمراقب الحسابات قد تكون وخيمة اذا اثبتت من قبل المدعي .

سادساً: دور الاجراءات التحليلية في الكشف عن التصرفات غير القانونية ومسؤولية مراقب الحسابات عنها

من مساهمات فوائد الاجراءات التحليلية هي تقليل الاختبارات التفصيلية في القوائم المالية ولاسيما في حالة عدم وجود التصرفات غير القانونية في هذا القوائم وهذا ما يؤدي إلى قيام مراقب الحسابات بتخفيض الاجراءات التفصيلية في تلك القوائم . (الصحن، وآخرون، ٢٠٠٠ : ٨٥) وهناك مجموعة من المتطلبات التي يجب اخذها بعين الاعتبار من قبل مراقب الحسابات فيما يتعلق بمسؤولياته عن كشف التصرفات غير القانونية وهي .

(١) ادراك حدود مسؤولية الادارة عن التصرفات غير القانونية : يجب على مراقب الحسابات ان يدرك بأن الادارة تتحمل مسؤولية التأكد من ان نتائج اعمالها كانت وفقاً للقواعد والقوانين واللوائح ، أي ان الإدارة مسؤولة عن منع التصرفات غير القانونية حيث ان من واجب الادارة وصنع الخطط والسياسات والاجراءات والاليات الملائمة لمساعدتها في اداء مسؤولياتها عن اكتشاف المخالفات وتعبئها .(القاضي ، دحوح ، ٢٠٠٩ : ٢٢٣)

(٢) ادراك حدود مسؤولية مراقب الحسابات عن التصرفات غير القانونية : في حالة ادراك مراقب الحسابات لوجود تصرف غير قانوني في القوائم المالية فيجب عليه ابلاغ الادارة عن تلك التصرفات ، وهذا ما بين في المعيار الدولي للتدقيق رقم " ٢٤٠ " والأهداف التي يحددها المراقب في حالة مواجهة التصرفات غير القانونية في القوائم المالية هي كما يأتي :-

ضرورة قيام مراقب الحسابات بتحديد تلك التصرفات في البيانات المالية بسبب الاحتيال .

ب- ضرورة حصوله على الأدلة الكافية حول تلك التصرفات التي تم حددت حول التصرفات غير القانونية بسبب الاحتيال ، من خلال التصميم والتنفيذ والاستجابة المناسبة للتصرفات المقيمة ، فإذا استجابت الإدارة إلى المراقب وعملت على تصحيح التصرفات المقيمة سيصدر مراقب الحسابات رأياً نظيفاً ، وفي حالة عدم الاستجابة لها فإن المراقب في هذا الحالة سيصدر رأياً إما [متحفظاً-عكسياً - أو عدم ابداء رأي] ، وفي ضوء ذلك بين المعيار رقم " ٥٣ " الأمريكي والدولي رقم ((٧٠٥)) حالات الرأي التي يجب أن يصدرها مراقب الحسابات عن حالات الاحتيال المتعمد ذات التأثير الجوهرى في القوائم المالية وكما يأتي .(الشحنة ، ٢٠١٥ : ٢٧٣ ، ٢٧٨)

(a) إذا استنتج مراقب الحسابات أن للاحتيال تأثيراً جوهرياً في القوائم المالية ولم يصحح ، ففي هذا الحالة سيصدر المراقب تقريراً اما (متحفظاً أو سلبياً)طبقاً لطبيعة التحريف .

(b) إذا منعت الإدارة مراقب الحسابات من الحصول على أدله الأثبات التي تسهم في تقييم ما إذا كان الخطأ له أثر جوهري أم لا ، فعليه أن يبدي المراقب رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي لوجود قيود على عملية التدقيق.

(c) يمكن تجاوز مراقب الحسابات على الواجب السري المكلف به تبعاً للمسؤولية العقدية في حالة ان هنالك أمراً قضائي ، على سبيل المثال فقد يكون هنالك الالتزام على المراقب بأعداد التقرير عن الخطأ أو الغش للمؤسسات المالية ، مثل البنك المركزي .

(d) قد يقرر مراقب الحسابات أنه من الأفضل له الانسحاب من عملية التدقيق في حالة عدم الامتثال لأمره لمعالجة الاحتيال المتعمد ولاسيما في حالة تواطئ الإدارة العليا بذلك ، وهذا الامر سيؤدي إلى عدم المصادقية في تلك النتائج ، وعلى المراقب أن يذكر سبب انسحابه من عملية التدقيق .(عبد الكريم ، ٢٠١٤ : ٢٢٩).

واستناداً على ماسبق فإن الإجراءات التحليلية تقوم على التوقعات التي هي عبارة عن تنبؤ لمراقب الحسابات لما ينبغي أن يكون عليه رصيد حساب أو نسبة ما مسجلة، وينبغي على مراقب الحسابات أن يقرر أي علاقة يجب أن تكون معقولة ظاهرياً فالعلاقة المعقولة ظاهرياً هي علاقات يتوقع أن توجد بناءً على فهم مراقب الحسابات للزبون والنشاط الذي يعمل به الزبون (الوحدة الاقتصادية) .

وتساعد استعمال الإجراءات التحليلية من قبل مراقب الحسابات في تقييم مخاطر التصرفات غير القانونية فضلاً عن أنها توفر قواعد وتوجيهات يمكن أن تساعد في تقييم مخاطر الغش، فهي تساعد في تقرير كون أرصدة الحسابات تشير إلى أن هناك فرصة اكبر لان تتعرض للغش والتدليس، إذ أن الغرض من القيام بالإجراءات التحليلية في عملية التدقيق كونها احد أنواع اختبارات التحقق الأساسية التي يمكن أدائها لجمع أدلة الإثبات المرتبطة بالتحقق من صحة وملائمة المعالجة المحاسبية للعمليات والأرصدة والتأكد من عدم وجود مخالفات غير قانونية.

المبحث الثالث : الجانب التحليلي للبحث

سنتعرف في هذا المبحث على طبيعة عمل الشركة عينة البحث ، وذكر اهم المؤشرات عن استعمال الاجراءات التحليلية على القوائم المالية لشركة انتاج الالبسة الجاهزة وهي شركة (مساهمة مختلطة) باستعمال اسلوب مقارنات مؤشرات سنة الاساس (٢٠١١) مع مؤشرات السنوات الاتيه (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) بهدف تحديد التصرفات غير القانونية في تلك القوائم ، وتتم هذا الاجراءات تبعاً لما يأتي.

أولاً : نبذة تعريفية عن شركة انتاج الالبسة الجاهزة وهي شركة (مساهمة مختلطة)

- ❖ لقد تأسست شركة انتاج الالبسة الجاهزة والتجارة العامة في المحمودية وهي شركة مساهمة مختلطة في سنة ١٩٧٦ وقد بدأ العمل بها في سنة ١٩٨١.
- ❖ طبيعة عمل الشركة انتاج الالبسة الجاهزة اضيف الى منطوقها تجارة عامة في عام (٢٠٠٩).
- ❖ مقدار رأس المال الاسمي والمدفوع بالكامل (١٥٩٣٣٠٠٠٠٠ دينار) مقسوماً على (١٥٩٣٣٠٠٠٠٠) سهم
- ❖ بلغت مساهمة القطاع الحكومي مايقارب (٦٤ %) والقطاع الخاص مايقارب (36 %).

ثانياً: طبيعة المخالفات في القوانين والانظمة الرقابية الداخلي للشركة عينة البحث :

- من خلال تحليل التقارير المالية للشركة عينة البحث للسنوات المذكورة نلاحظ ان هناك ضعفاً في نظام الرقابة الداخلية مما يؤثر في سير العمل وفي منع التصرفات غير القانونية وقد حصا جزء منها تبعاً لما يأتي.
١. مخالفة الشركة لتعليمات وزارة المالية ، مثلاً تلكؤ الشركة في ارسال المقتبسات الضريبية عن مشترياتها من القطاع الخاص الى الهيئة العامة للضرائب اولا حيث ترسل الى الجهات ذات العلاقة في نهاية كل سنة ، وهذا الامر خلافاً لأعمام وزارة المالية التي توصي التعليمات لارسالها كل ثلاثة شهور .
 ٢. مخالفة قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) والمعدل ، حيث خالفت الشركة المادة رقم " ١١٦ " ثانياً إي ان الشركة لم تقم بتصديق محاضر قرارات مجلس الادارة من قبل مسجل الشركات ، وهذا تعد مخالفة للمادة المذكورة التي تشير الى أن ((تكون نسخ قرارات المجلس المصدقة من المجلس مستنداً صالحاً للتقديم الى اية جهة على ان يحتفظ المسجل بنسخة منها))
 ٣. عدم اجراء المطابقة الدورية لحسابي العملاء والمجهزين للتأكد من صحة تلك الارصدة .
 ٤. عدم قيام الشركة في معالجة الحالات والتصرفات غير القانونية التي اشير اليها اليها في تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي .
 ٥. لا تعتمد الشركة على نظام كلفوي الدقيق في توزيع المصروفات على مراكز الكلف حيث ان الاعتماد على نظام كلفوي لا يفي بمتطلبات النظام الكلفوي الوارد في النظام المحاسبي الموحد .

ثالثاً: الدراسة التحليلية للقوائم المالية لشركة انتاج الالبسة الجاهزة وهي شركة (مساهمة مختلطة)

١. تحليل الموجودات الثابتة : سوف تحلل الموجودات الثابتة من خلال استعمال التحليل الاتي.

أ- الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة للشركة عينة البحث : يستعمل هذا التحليل هذا التحليل بهدف معرفة

مدى وجود تصرفات غير قانونية ، إما ان تكون هذا التصرفات في الموجودات الثابتة غير المثمنة أو

المشطوبة أو التسويات القيدية في حساب كلف الموجودات ، وكما يأتي :

مقدار التغير في سنة (٢٠١٢) = رصيد الفقرة في (٢٠١٢) - رصيد الفقرة في سنة ٢٠١١

$$= 57802710 - 67060636 = (9257926)$$

وبنسبة انخفاض بلغت = (14%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٣) = رصيد الفقرة في ٢٠١٣ - رصيد الفقرة في سنة ٢٠١١

$$= 53247751 - 67060636 = (13812885)$$

وبنسبة انخفاض بلغت = (21%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٤) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٤) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 40839614 - 67060636 = (26221022)$$

وبنسبة انخفاض بلغت = (39%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٥) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٥) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 33310233 - 67060636 = 33750403$$

وبنسبة انخفاض بلغت = (50%)

من خلال المعادلات نلاحظ انخفاضاً في رصيد الموجودات الثابتة حيث بلغت نسب الانخفاض على التوالي

(14%, 21%, 39%, 50%) ومن خلال التحليلات التي اجراها الباحث عن سبب هذا الانخفاض فقد

لوحظ الاتي:

أ- عدم قيام الشركة عينة البحث بترميز موجوداتها الثابتة لغرض تسهيل عملية السيطرة عليها وتسهيل عملية الجرد والمطابقة .

ب- عدم قيام لجنة جرد الموجودات الثابتة بوضع نسخة من قوائم الجرد بمحتويات كل غرفة لغرض احكام السيطرة على الموجودات المستخدمة من قبل منتسبي الشركة وتحميل مستخدميها المسؤولية لتجنب سوء الاستعمال .

ت- هنالك اختلاف في كلف الاندثار لأغلب الموجودات الثابتة والمثبتة في سجل الموجودات الثابتة وتظهر فروق عديدة عن المبالغ الظاهرة في السجلات ولم تقم الوحدة الاقتصادية بمعالجة ذلك على الرغم من تأكيد الجهات الرقابية على ذلك ، ويمكن بيان بعض منها .

المحاسبي	باب	سجلات المالية	سجل الموجودات الثابتة
		لمتراكم كما في 2015/12/31	لمتراكم كما في 2015/12/31
نشأة طرق	39	90	
معدات	383	290	

9	10	ب	
2806	2405	هزة مكاتب	

وهذا الفروقات والتصرفات هي ضمن المخالفات غير القانونية التي يجب معالجتها .

ب- الإستثمارات المالية طويلة الاجل

لغرض بيان التصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب وحسب ما توافرت لدى الباحث من معلومات وفقاً لما يأتي :-

مقدار التغير في سنة ٢٠١٢ = رصيد الفقرة في ٢٠١٢ - رصيد الفقرة في سنة ٢٠١١

$$= 74999998 - 74999998 = 0$$

لا يوجد تغير في سنة ٢٠١٢

مقدار التغير في سنة (٢٠١٣) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٣) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 1060427605 - 74999998 = 985427607$$

نسبة الارتفاع في الفقرة = 1314%

مقدار التغير في سنة (٢٠١٤) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٤) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 1498050691 - 74999998 = 1423050693$$

نسبة الارتفاع في الفقرة = 1897%

مقدار التغير في سنة (٢٠١٥) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٥) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 1485839533 - 74999998 = 1410839535$$

نسبة الارتفاع في هذا الفقرة = 1881%

يظهر لنا من خلال المعادلات والتحليلات ارتفاعاً في ارصدة الاستثمارات اذ بلغت على التوالي (1314%, 1897%, 1881%) وهدف هذا الاستثمارات هو خلق العوائد لدى الشركة ، ومن خلال تلك التحليلات لوحظ الاتي .

١. لم تحقق الشركة اية ارباح من استثمارات المالية الطويلة الاجل لدى شركة الخياطة الحديثة، والبالغ 75000000 دينار ولم تتخذ الشركة اية اجراءات بشأن ذلك .

٢. بلغت الفوائد المستحقة وغير المستلمة عن الودائع الثابتة البالغ مجموعها واحد مليار دينار لدى مصرف الشرق الاوسط للمدة من (2012/9/12 ولغاية 2012/12/31) والمسجلة من قبل الشركة (24110000) دينار في حين إن مبلغ الفائدة المحسوب على اساس نسبة 8% للمدة المذكورة اعلاه البالغ (24329000) دينار بفارق قدرة (219000) دينار ، ولم تتخذ الشركة الاجراءات المناسبة لذلك .

٣. قيام الشركة بسحب مبلغ الوديعة من مصرف الشرق الاوسط البالغة واحد مليار دينار وبيع اسهمها من اسهم شركة الخياطة الحديثة بمبلغ قدرة (44831000) دينار وشراء الاسهم بمبلغ قدرة

(996759000)دينار نلاحظ ان هذا الاستثمارات لم تحقق اية عوائد ولم يتم اتخاذ التدابير اللازمة بشأنها ، وهذا الامر يعد مخالفاً لما نصت عليه القوانين والانظمة .

٤. على الرغم من هبوط اسعار الاسهم نلاحظ ان الشركة لم تقم بمعالجة مسألة هبوط اسعارها على الرغم من انخفاض قيمتها السوقية وهذا خلاف القاعدة المحاسبية رقم (١٤) والنظام المحاسبي الموحد .

٥. لم تقم الشركة باستحصال التأييدات اللازمة عن مساهماتها لدى الجهات الاتية:

أسمه المستثمر فيها	اسهم بموجب سجلات الشركة كما في 12/31/2011
خياطة الحديثة	6360
الموصل للاستثمار والتنمية	29860

٢. تحليل الموجودات المتداولة

أ- رصيد حساب المخزون

لغرض بيان التحليلات والتصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توافرت معلومات لدى الباحث وكما يأتي :-

مقدار التغير في سنة(٢٠١٢)= رصيد الفقرة في سنة(٢٠١٢) - رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)

$$= 282653604 - 235867896 = (46785708)$$

نسبة الانخفاض في هذا الفقرة = (17%)

مقدار التغير في سنة(٢٠١٣)= رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٣) - رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)

$$= 282653604 - 239461463 = (43192141)$$

نسبة الانخفاض في هذا الفقرة = (15%)

مقدار التغير في سنة(٢٠١٤) = رصيد الفقرة في سنة(٢٠١٤) - رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)

$$= 282653604 - 230490960 = (52162644)$$

نسبة الانخفاض في هذا الفقرة = (18%)

مقدار التغير في سنة٢٠١٤ = رصيد الفقرة في ٢٠١٤ - رصيد الفقرة في سنة ٢٠١١

$$= 282653604 - 218187707 = (64465897)$$

نسبة الانخفاض في هذا الفقرة = (23%)

من خلال تحليل المعادلات نلاحظ انخفاض رصيد المخزون وبنسب متفاوتة اذ بلغت على التوالي (17% ،

15% ، 18% ، 23%) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى مايلي :-

١. اظهرت عملية الجرد التي قامت بها الشركة بأنه لم يتم مطابقة هذا المحاضر .

٢. اظهرت عملية الجرد التي قامت بها هيئة الرقابة المالية بوجود فروقات كبيرة في رصيد هذا الحساب وكما يأتي :

رصيد الحساب	ة	بموجب سجلات السيطرة	بموجب قوائم علي
4	ت		
	فئة خياطة		
	فئة خياطة		
	فئة خياطة		

٣. بلغ رصيد حساب مخزون الانتاج غير التام في يوم 31 / 12 / 2015 مايقارب (3602000) وبكمية (6289) كغم وهذا يمثل مخلفات الانتاج من قصاصات وعوادم الانتاج لم يتم تنزيل من هذا الحساب وادخالها ضمن المخلفات والمستهلكات وهذا تعد مخالفة للنظام المحاسبي والتعليمات النافذة .

٤. عند المقارنة مع قوائم الجرد الخاصة بموجودات الشركة من الانتاج التام مع بطاقة السيطرة المخزنية في قسم الحسابات لوحظ وجود مجموعة من التصرفات غير القانونية وكما هو موضح فيما يأتي.

رصيد	بموجب بطاقة السيطرة المخزنية	بموجب قوائم الجرد الفعلي	زيادة أو (نقص)
سنة	1	1	
حلة	33	28	(5)
كوت	207	105	(102)
محمودية	6	6	...
نجف	7		7
	257	141	(115)

٥. هنالك كميات كبيرة من المواد الراكدة في مخازن الشركة لم تتخذ الشركة الاجراءات المناسبة بشأنها بلغت 35923000.

٦. قامت الشركة بتكليف احد الموظفين في مهام امنية مخزنيه لخمسة مخازن تضم العديد من المواد المخزنيه داخل بنايه واحدة لهذا المخازن وهي ((مخزن المواد المساعدة ، والاقمشة ، والقرطاسية ، واللوازم ، والمهمات ، والتعبئة والتغليف)) وهذا يعتبر خلافاً لإجراءات الضبط الداخلي .

٧. ومن خلال التحليل لوحظ هنالك كميات راکدة لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها بلغت (10365000) في سنة 2015 ويمكن بيان تفاصيلها وفق الاتي .

نوع البند	القيمة
إنتاج التام	57%
الدوات الاحتياطية	6%
مواد الاولية	33%
تعبئة والتغليف	4%
مستودعات	1%
	10365000

ب- رصيد المدينين :

ومن اجل بيان التحليلات والتصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توافرت للباحث من معلومات وكما يأتي :-

مقدار التغير في سنة (٢٠١٢) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٢) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 961538715 - 1013711785 = (52173070)$$

نسبة الانخفاض في هذا الحساب = (5%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٣) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٣) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٢)

$$= 1669922822 - 961538715 = 708384107$$

نسبة الارتفاع في هذا الحساب = 74%

مقدار التغير في سنة (٢٠١٤) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٤) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٣)

$$= 926564512 - 1669922822 = (743358310)$$

نسبة الانخفاض في رصيد هذا الحساب = (45%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٥) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٥) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٤)

$$= 912146197 - 926564512 = (14418315)$$

نسبة الانخفاض في رصيد هذا الحساب = (2%)

نلاحظ في ضوء التحليلات التفاوت ما بين الانخفاض والارتفاع في رصيد المدينين حيث بلغت نسبته (5 %) ، (74 %) ، (45 %) ، (2 %) للسنوات الاتية (٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) وهذا

- التفاوت يدل على وفاء المدينين المبالغ التي بذمتهم إلى الشركة فهذا المبلغ المستلم لم يزد من رصيد النقدية بل انخفضت النقدية أيضاً ومن خلال التحليل اتضح للباحث إن سبب التفاوت كالآتي .
١. وجود ارصدة مدينة موقوفة ومدورة ترجع الى السنوات السابقة تقدر بمبلغ (904086000) دينار لم تتخذ الشركة الاجراء المناسبة بحقها .
 ٢. وجود ارصدة مدينة مخالفة لطبيعتها المحاسبية بلغت (500000000) دينار لم تتخذ الشركة الاجراءات القانونية بحقها .
 ٣. لم تزود الجهات الرقابية بتأييد عن صحة بعض الارصدة المكونة لهذا الحساب .
 ٤. لم يستحصل مبلغ الايرادات المستحقة البالغ (27674000) دينار وهذا المبلغ يمثل ايجاراً بذمة معمل البيادر لأننتاج المياه يرجع للسنة (2012) لم يحصل لغاية سنة (2015) .
 ٥. لم تقم الشركة بتصفية حساب السلفة لاغراض النشاط البالغة (14000000) دينار في نهاية المدة وهذا الحساب لا يتصف بالديمومة ، وهذا الامر يعد مخالفاً للتعليمات النافذة والنظام المحاسبي العراقي .

ت-رصيد حساب النقود

لعرض نتائج التحليلات وتحديد التصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توافرت للباحث من معلومات فقد لوحظ الآتي:-

مقدار التغير في سنة (٢٠١٢) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٢) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 222288861 - 5726910 = (216561951)$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (97%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٣) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٣) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$= 222288861 - 31074518 = (191214343)$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (86%)

مقدار التغير في سنة ٢٠١٤ = رصيد الفقرة في ٢٠١٤ - رصيد الفقرة في سنة ٢٠١١

$$= 222288861 - 32428221 = (189860640)$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (85%)

مقدار التغير في سنة ٢٠١٥ = رصيد الفقرة في ٢٠١٥ - رصيد الفقرة في سنة ٢٠١١

$$= 222288861 - 55888961 = (166399900)$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (75%)

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ انخفاض في النقدية قدر مقارنة بسنة الاساس للسنوات المذكورة على التوالي (97% ، 86% ، 85% ، 75%) ومن خلال التحليل لوحظ مجموعة من التصرفات غير القانونية ننكر بعض منها .

أ- لوحظ وجود صكوك بمبلغ (25900000)دينار والمرقم في 26 /9/ 2014 والمستلم بموجب وصل قبض (22266) في 14/12/2014 ولم يضاف إلى رصيد الحساب الجاري للشركة المفتوح لدى مصرف بغداد لوجود خطأ في اسم الشركة ولم يتم اتخاذ التدابير اللازمة بذلك .

ب- عمل قسم الحسابات في الشركة عينة البحث بمطابقة رصيد حساباتها الجارية لدى المصارف وبموجب سجلاتها مع رصيد الكشوفات التي ترسل من المصارف بدلاً من الجهة المستقلة (قسم التدقيق الداخلي) خلافاً للتعليمات والضوابط المالية والإدارية لوزارة المالية رقم (23) لسنة (1990) .

ت- اظهرت النتائج مبلغاً قدرة (1746000) ويمثل هذا الحساب الايداعات ولم يظهر هذا في كشف المصرف عند اجراء المطابقة .

ث- عدم اتباع التسلسل الرقمي المطبوع عن مستندات الصرف للصكوك المحررة للمستفيدين .

ج- وجود اخطاء في تسجيل ارقام الصكوك في سجلات الشركة مقارنة بأرقام تلك الصكوك والمثبتة في كعوب هذا الصكوك المحفوظة في دفتر الصكوك وكشوفات المصرف نتيجة السهو في تثبيت ارقام هذا الصكوك وحسب ما بينته الشركة .

رقم	ك بموجب سجلات	ك	ب بموجب دفتر كعوب الصكوك
الصناعي	75	2012	160
الصناعي	76	2012	160
رشيد /المحمودية		2012	8

٣. تحليل مصادر التمويل

أ- رصيد حساب رأس المال

لعرض نتائج التحليلات وتحديد التصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توفرت للباحث من معلومات فقد لوحظ الاتي:-

مقدار التغير في سنة(٢٠١٢)= رصيد الفقرة في سنه(٢٠١٢)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)

$$149994951= 1350005049-15000000000=$$

نسبة الارتفاع في رصيد الحساب =11%

مقدار التغير في سنة(٢٠١٣)= رصيد الفقرة في سنه(٢٠١٣)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)

$$243294915=1350005049-15933000000=$$

نسبة الارتفاع في رصيد الحساب =18%

مقدار التغير في سنة(٢٠١٤)= رصيد الفقرة في سنه(٢٠١٤)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)

$$243294915=1350005049-15933000000=$$

نسبة الارتفاع في رصيد الحساب =18%

مقدار التغير في سنة (٢٠١٥) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٥) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$243294915 = 1350005049 - 1593300000 =$$

نسبة الارتفاع في رصيد الحساب = 18%

نلاحظ من تحليل المعادلات اعلاه حدوث زيادة متفاوتة للسنوات المذكورة حيث بلغت هذا الزيادة على التوالي (11% ، 18% ، 18% ، 18%) وهذا الزيادة في رأس المال هي لاحتواء العجز المتراكم الذي بلغ ذروته في سنة 2015 حيث بلغ رصيده (198041202).

ب- رصيد حساب الاحتياطات

لعرض بيان نتائج التحليلات وتحديد التصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توفرت للباحث من معلومات فقد لوحظ الاتي:-

مقدار التغير في سنة (٢٠١٢) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٢) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$(290797177) = 417336777 - 126539600 =$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (70%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٣) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٣) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$(380866792) = 417336777 - 36469985 =$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (91%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٤) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٤) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$(143842739) = 417336777 - 273494038 =$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (34%)

مقدار التغير في سنة (٢٠١٥) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٥) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$(123011369) = 417336777 - 294325408 =$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (29%)

يظهر من خلال التحليلات نلاحظ انخفاض حساب الاحتياطي وبنسب كبيرة جداً اذ انخفض بنسب بلغت على التوالي (70% ، 91% ، 34% ، 29%) للسنوات المذكورة ، وسبب ذلك هو وجود مجموعة من المخالفات المتمثلة بالاطفاء في تبويب الحساب ، ونلاحظ ايضاً وجود مجموعة من التصرفات غير القانونية منها .

و حققت الشركة مبلغ (10226000) وبوب هذا المبلغ في حساب احتياطي مكاسب رأسمالية بدلاً من حساب الإيرادات العرضية وهذا الامر خلافاً لما هو مألوف في التعليمات النافذة وللنظام المحاسبي الموحد وتصرفاً غير قانوني في المعالجة المحاسبية لهذا الحساب .

ت- رصيد حساب التخصيصات الطويلة الاجل

لغرض بيان نتائج التحليلات وتحديد التصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توافرت للباحث من معلومات فقد وجدنا الاتي:-

مقدار التغير في سنة (٢٠١٢) = رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٢) - رصيد الفقرة في سنة (٢٠١١)

$$0 = 63511639 - 63511639 =$$

نسبة التغير في رصيد الحساب = 0%

مقدار التغير في سنة(٢٠١٢)= رصيد الفقرة في سنه(٢٠١٢)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)
0 = 63511639- 63511639=

نسبة التغير في رصيد الحساب =0%
مقدار التغير في سنة(٢٠١٣)= رصيد الفقرة في سنة(٢٠١٣)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)
0 = 63511639- 63511639=

نسبة التغير في رصيد الحساب =0%
مقدار التغير في سنة(٢٠١٤)= رصيد الفقرة في سنه(٢٠١٤)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)
0 = 63511639- 63511639=

نسبة التغير في رصيد الحساب =0%
مقدار التغير في سنة (٢٠١٥)= رصيد الفقرة في سنه(٢٠١٥)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)
(1210964) = 63511639-62300675=

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب =2%)
تشير هذه المعادلات ان هناك ثبات في رصيد التخصيصات ، و انخفاض في هذا التخصيصات في سنة(2015) قدر بنسبة 2%) عن السنوات السابقة ومن خلال التحليل ظهر لنا مجموعة من التصرفات غير القانونية منها :-

ظهر الرصيد البالغ 63521000 رصيذاً مدوراً من السنوات السابقة منذ سنة(2010) حيث إن الشركة لم تقم في اعادة النظر في دراسة ديونها وتحديد المخصص لهذا الديون ولاسيما إن بعضها منها يرجع إلى ما قبل سنه 2003 .

ث- رصيد حساب الدائنين

بهدف بيان نتائج التحليلات وتحديد التصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توافرت للباحث من معلومات فقد رأينا الاتي:-

مقدار التغير في السنة(٢٠١٢)= رصيد الفقرة في سنه(٢٠١٢)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١١)
(183547149) = 1314997513-1131450364=

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب =14%)
مقدار التغير في سنة(٢٠١٣)= رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٣)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١٢)
(489035801) =1131450364 -1620486165=

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب =43%)
مقدار التغير في سنة(٢٠١٤) = رصيد الفقرة في سنة(٢٠١٤)- رصيد الفقرة في سنة(٢٠١٣)
((675284095)) =1620486165-945202070=

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب =42%)
مقدار التغير في سنة(٢٠١٥)= رصيد الفقرة في سنه (٢٠١٥)- رصيد الفقرة في سنة (٢٠١٤)
(16571680) =945202070-961773750=

نسبة الارتفاع في رصيد الحساب =2%
توضح لنا التحليلات بأن رصيد الدائنين قد انخفض بنسب متفاوتة وهذا مؤشر جيد على وفاء الشركة لما بذمتها من التزامات اذ كان الانخفاض بنسب بلغت على التوالي (14% , 43% , 42% , 2%) للسنوات

الآتية (2012, 2013, 2014, 2015) ومن خلال التحليل نذكر بعض التصرفات غير القانونية التي حدثت في رصيد هذا الحساب ومنها.

١. وجود ارصدة دائنة مخالفة لطبيعتها المحاسبية متوقفة ومدورة ترجع الى السنوات السابقة تقدر بمبلغ (871800000) دينار لم تتخذ الشركة الاجراء المناسبة بحقها .
٢. لم تزود الجهات الرقابية بتأييد عن صحة بعض الارصدة المكونة لهذا الحساب .
٣. لم تقم الشركة بالوفاء لما بذمتها والبالغة (122716000) دينار الى الجهات ذات العلاقة .
٤. هنالك مصروفات مستحقة وغير مدفوعة (385278000) دينار ومن ضمنها ارصدة مدورة من السنوات السابقة لم يتم تسديدها .
٥. قيام الشركة باحتجاز كامل مبلغ مبيعات معارض الشركة البالغ (75360000) دينار كاملاً ضمن حساب المصروفات المستحقة كعمولات لمنتسبي المعارض بدأ من مبلغ العمولة الواجب حسابه والبالغ (1510000) دينار التي تمثل (2%) من اجمالي مبيعات المعارض .

٤. تحليل الايرادات

لغرض بيان نتائج التحليلات وتحديد التصرفات غير القانونية في رصيد هذا الحساب ، وحسب ما توافرت للباحث من معلومات فقد لاحظنا الاتي:-

$$\text{مقدار التغير في سنة (٢٠١٢)} = \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١٢)} - \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١١)} \\ = 14512815263 - 5270593857 = 9242221406$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (67%)

$$\text{مقدار التغير في سنة (٢٠١٣)} = \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١٣)} - \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١١)} \\ = 14512815263 - 1656120516 = 12856694747$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (86%)

$$\text{مقدار التغير في سنة (٢٠١٤)} = \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١٤)} - \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١١)} \\ = 14512815263 - 999988737 = 13512826526$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (93%)

$$\text{مقدار التغير في سنة (٢٠١٥)} = \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١٥)} - \text{رصيد الفقره في سنة (٢٠١١)} \\ = 14512815263 - 1141160605 = 13371654658$$

نسبة الانخفاض في رصيد الحساب = (92%)

تشير التحليلات نلاحظ الى انخفاض نسب الايرادات بنسب كبيرة جداً وهذا يدل على ضعف اداء الشركة في التخطيط لانتاج منتجاتها وتسويقها وإنتاج المنتجات المنافسة في الاسواق المحلية الى جانب ذلك أن الهدف الرئيس للشركة هو انتاجي الا أن الشركة لم تقم بممارسة هذا النشاط بشكل رئيس بل أخذ الطابع التجاري الجانب الاكبر وهذا خلاف مانصت عليه تأسيس الشركة التي أسست من اجله .

رابعاً: التناسق في الاصول والخصوم: يتم استخدام هذا التحليل لمعرفة اعتمادية الشركة على مصادر التمويل الطويل الاجل والقصير الاجل ، الى جانب ذلك تقدم مؤشراً عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويمكن بيان ذلك في الجدول الاتي .

نسبة الموجودات الثابتة للسنة (٢٠١١) =	اجمالي الموجودات الثابتة	١٤٢٠٦٠٣٤	%٥=
اجمالي الموجودات	٢٨٣٦٨٦٤٢٥٨		
نسبة الموجودات الثابتة للسنة (٢٠١٢) =	اجمالي الموجودات الثابتة	١٣٢٨٠٢٧٠٨	%٥=
اجمالي الموجودات	٢٦٩٢٠٣٨٦٠٧		
نسبة الموجودات الثابتة للسنة (٢٠١٣) =	اجمالي الموجودات الثابتة	١١١٩٧٦١٣٥٦	%٣٥=
اجمالي الموجودات	٣٢٣٠٨٤٩٦٢٩		
نسبة الموجودات الثابتة للسنة (٢٠١٤) =	اجمالي الموجودات الثابتة	١٥٤٧١٧٦٣٠٥	%٥٦=
اجمالي الموجودات	٢٧٣٦٦٥٩٩٩٨		
نسبة الموجودات الثابتة للسنة (٢٠١٥) =	اجمالي الموجودات الثابتة	١٥٢٧٤٣٥٧٦٦	%٥٦=
اجمالي الموجودات	٢٧١٣٦٥٨٦٣١		
نسبة الموجودات المتداولة للسنة (٢٠١١) =	اجمالي الموجودات المتداولة	٢٦٩٤٨٠٣٦٢٤	%٩٥=
اجمالي الموجودات	٢٨٣٦٨٦٤٢٥٨		
نسبة الموجودات المتداولة للسنة (٢٠١٢) =	اجمالي الموجودات المتداولة	٢٥٥٩٢٣٥٨٩٩	%٩٥=
اجمالي الموجودات	٢٦٩٢٠٣٨٦٠٧		
نسبة الموجودات المتداولة للسنة (٢٠١٣) =	اجمالي الموجودات المتداولة	٢١١١٠٨٨٢٧٣	%٦٥=
اجمالي الموجودات	٣٢٣٠٨٤٩٦٢٩		
نسبة الموجودات المتداولة للسنة (٢٠١٤) =	اجمالي الموجودات المتداولة	١١ ٨٩٤٨٣٦٩٣	%٤٤=
اجمالي الموجودات	٢٧٣٦٦٥٩٩٩٨		
نسبة الموجودات المتداولة للسنة (٢٠١٥) =	اجمالي الموجودات المتداولة	١١٨٦٢٢٢٨٦٥	%٤٤=
اجمالي الموجودات	٢٧١٣٦٥٨٦٣١		

في ضوء ما تقدم نلاحظ بأن الشركة تعتمد على الموجودات الى جانب ارتفاع نسب التداول في الموجودات المتداولة مما يشير الى استعمال الموجودات المتداولة ، إذ انها تمثل المكون الرئيس للإيرادات ومن خلال تحليل رصيد الإيرادات تبين لنا بأن الإيرادات قد انخفضت بنسب كبيرة خلال السنوات نفسها وهذا التناقض يولد تصرفات غير قانونية في تلك الارصدة ، وحسب ما تم بينه في التحاليل السابقة . ويمكن بيان التناقص في الهيكل التمويلي وفقاً للمعادلات الاتية :-

نسبة المطلوبات الثابتة لسنة (٢٠١١) =	اجمالي المطلوبات الثابتة	١٥٢١٨٦٦٧٤٥	%٥٤=
اجمالي المطلوبات	٢٨٣٦٨٦٤٢٥٨		
نسبة المطلوبات الثابتة لسنة (٢٠١٢) =	اجمالي المطلوبات الثابتة	١٥٦٠٥٨٨٢٤٣	%٥٨=
اجمالي المطلوبات	٢٦٩٢٠٣٨٦٠٧		
نسبة المطلوبات الثابتة لسنة (٢٠١٣) =	اجمالي المطلوبات الثابتة	١٦١٠٣٦٣٤٣	%71=
اجمالي المطلوبات	٣٢٣٠٨٤٩٦٢٩		
نسبة المطلوبات الثابتة لسنة (٢٠١٤) =	اجمالي المطلوبات الثابتة	١٧٩١٤٥٧٩٢٨	%65=
اجمالي المطلوبات	٢٧٣٦٦٥٩٩٩٨		
اجمالي المطلوبات الثابتة	١٧٥١٨٨٤٨٨١		

$$\begin{aligned}
& \text{نسبة الموجودات الثابتة لسنة (٢٠١٥)} = \frac{\text{اجمالي الموجودات الثابتة}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \frac{2713658631}{1314997513} = 65\% \\
& \text{نسبة المطلوبات المتداولة لسنة (٢٠١١)} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات المتداولة}}{\text{اجمالي المطلوبات}} = \frac{2836864258}{1314997513} = 46\% \\
& \text{نسبة المطلوبات المتداولة لسنة ٢٠١٢} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات المتداولة}}{\text{اجمالي المطلوبات}} = \frac{1131450364}{2692038607} = 42\% \\
& \text{نسبة المطلوبات المتداولة لسنة (٢٠١٣)} = \frac{\text{اجمالي الموجودات المتداولة}}{\text{اجمالي المطلوبات}} = \frac{1620486165}{3230849629} = 29\% \\
& \text{نسبة المطلوبات المتداولة لسنة (٢٠١٤)} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات المتداولة}}{\text{اجمالي المطلوبات}} = \frac{945202070}{2736659998} = 35\% \\
& \text{نسبة المطلوبات المتداولة لسنة (٢٠١٥)} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات المتداولة}}{\text{اجمالي المطلوبات}} = \frac{961773750}{2713658631} = 35\%
\end{aligned}$$

نلاحظ بأن الشركة تعتمد على مصادر التمويل الطويل الاجل وهذا مؤشر جيد يمنح الثقة للدائنين والاطراف الاخرى الثقة لوفاء الشركة ما بذمتها من أموال ومن خلال التحليلات في ارصدة الدائنين وجدنا عكس ذلك وحسب ما مشار الية في تحليل الدائنين ، وكل ذلك يشير الى وجود ضعف مالي يواجهه الشركة كما انه يمثل مصدراً قلقاً للدائنين والمستثمرين تجاه الشركة غير قادر على تسديد بالتزاماته القصيرة الأجل .

واستناداً الى ما سبق ذكره من التحليلات نلاحظ بأن استعمال الاجراءات التحليلية في العمل التدقيقي قد ساهم في اكتشاف وتحديد التصرفات غير القانونية في القوائم المالية لما تحتويه تلك الاجراءات من تصورات كافية لمراقب الحسابات يعتمد عليها بصفقتها تمثل نوعاً من ادلة الاثبات التي ينبغي الاستعانة بها في تحديد رؤية واضحة عن عملية اصدار رأيه في القوائم المالية وهذا يعد اثباتاً للفرضية القائلة ((ان اتباع مراقبي الحسابات لإجراءات التحليلية عند اداء مهمة التدقيق سوف تساهم في اكتشاف التصرفات غير القانونية في بنود القوائم المالية)).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

- (١) تعد الإجراءات التحليلية إحدى وسائل التدقيق المهمة التي يستعملها مراقب الحسابات في مراحل التدقيق الثلاث إذ تتباين طرائق تنفيذها من استعمال اسلوب المقارنات البسيطة إلى استعمال الأساليب الإحصائية المتقدمة، بهدف مساعدة مراقب الحسابات في مجال اتخاذ القرارات الضرورية .
- (٢) اظهرت نتائج حساب الايرادات انخفاضاً كبيرة في هذا الحساب حيث بلغت على التوالي (67% ، 86% ، 93% ، 92%) ((للسنوات الاتية (2011.2012.2013.2014.2015))) وهذا الانخفاض سببه عدم تخطيط الشركة عن إنتاج المنتجات الجيدة والمنافسة في الاسواق المحلية .

(٣) ان استعمال الاجراءات التحليلية في العمل الرقابي سيساهم في كشف التصرفات غير القانونية في القوائم المالية كما اظهرته حسابات ((الموجودات الثابتة ، والموجودات المتداولة ، والمطلوبات ، والايرادات))

(٤) لاحظنا خلال تحليل التقارير المالية للشركة عينة البحث للسنوات المذكورة نلاحظ وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وهذا الامر يؤثر في سير العمل في منع التصرفات غير القانونية .

(٥) إن استعمال التحليل بالنسب المالية والمقارنات يعتبر من أهم أدوات الإجراءات التحليلية التي يتبعها مراقب الحسابات في عملية التدقيق وإبداء الرأي، إذ إن التحليل المالي يساعد مراقب الحسابات في تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم اقل وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات .

ثانياً : التوصيات

١- ضرورة قيام مراقبي الحسابات في القيام بتصميم وتنفيذ الاجراءات التحليلية لكافة فقرات القوائم المالية لما تحتويه من مؤشرات مهمة في تحديد التصرفات غير القانونية في تلك القوائم .

٢- نظراً للدور الفاعل الذي تقوم به الاجراءات التحليلية في كشف التصرفات غير القانونية في القوائم المالية ، ينبغي اصدار دليل رقابي يشير الى الاجراءات التحليلية واساليبها وانواعها والغرض من تطبيقها خلال مراحل عملية التدقيق من قبل المنظمات المهنية أو من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق .

٣- اهمية قيام الشركة بدراسة ظروف السوق وايجاد المنافذ التسويقية الجديدة ووضع الخطط التسويقية المناسبة في ضوء ذلك وتعريف الجمهور بمنتجاتها وما يميزه عن المنتجات المنافسة من سلع وخدمات مماثلة في الاسواق المحلية .

٤- ينبغي تحسين نظام الرقابة وتطوير مهارات العاملين في هذا النظام وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات لكي يحسن هذا النظام .

٥- يجب على مراقبي الحسابات القيام بتصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية المناسبة لكل فقره من فقرات القوائم المالية لكي تساهم في اكتشاف التصرفات غير القانونية في تلك القائم .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

١. جمعة ، احمد حلمي ، " التدقيق الحديث للحسابات " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ط١ ، ١٩٩٩ .

٢. دحدوح ، حسين احمد ، القاضي ، حسين يوسف ، "مراجعة الحسابات المتقدمة "، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٩.
٣. سابا ، وشركائهم ، "ادلة التدقيق الدولية " تعريب الدكتور عصام مرعي ، دار العلم الملايين .
٤. ظاهر ، نضال شحيت ، وإخرون ، "منهج التدقيق وفقاً لأسلوب المخاطر " منشورات وبرنامج مقترح ديوان الرقابة المالية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٤ .
٥. عبد الكريم ، عارف ، "المراجعة المتقدمة" ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر، ط٢ ، ٢٠١٤ .
٦. لطفي ، امين السيد احمد ، التحليل المالي لأغراض الاستثمار ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، ط٢ ، ٢٠٠٦ .
٧. الهيئة العامة للرقابة المالية ، "المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى " ، القاهرة ، مصر، ط٢ ، ٢٠٠٨ .

ثانياً : الكتب الاجنبية

- 1- American Institute of certified public Accountants , “Codification of statements on Auditing standards” , (ALCPA), New York , 1987.
- 2- Arens , Alvin A, Randal J, Elder Markes, Auditing and Assurance Service An Integrated Approach , eleven Edition Prentice Hall , 2006.
- 3 - Coenen , Tracy , “Essentials of corporate fraud” , John wiley & Sons , inc , first Edition , New Jersey , 2008.